١٣

دور التجارة الدولية
في تحقيق الأمن الغذائي

م.د. جنا أبو صالح
كلية الحقوق –جامعة الجنان
أ.م.د.ممتاز مطلب خبصي
كلية الحقوق–جامعة تكريت

مستخلص
يكون الأمن الغذائي متحققاً على المستوى الوطني دون المستوى الفردي، والعكس صحيح. كما قد يكون إنعدام الأمن الغذائي موسمياً أو دورياً ، أو قد يكون عابراً أو مؤقتاً بسبب تأثير حالة معينة مثل الجفاف أو صدمة ما، وبالمقابل قد كون مزمناً كما يحدث في حالات النزاعات أو غيرها من الظروف الطويلة الأجل مثل التصحر أو الكوارث الكبرى.كما أنَ الأزمات المتداخلة كشفت عن ضعف الأنظمة الغذائية، وأنَ التقدم العالمي في مكافحة الجوع قد ثبت إلى حدٍ كبير في السنوات الأخيرة. فقد تفاعلت الصراعات الإقليمية المستمرة، وتغيُر المناخ، وأزمة كورونا، والحرب في أوكرانيا، وتعطل سلاسل الإمداد، وإرتفاع المواد الغذائية والأسمدة والوقود بما أدى إلى إضعاف الأنظمة الغذائية بشدة، بحيث أصبحت غير كافية وغير مستدامة. ولذلك شهد العالم ثالث أزمة غذائية عالمية في أقل من عقدين من الزمن. وشكلت منطقتا جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء أعلى درجة في المؤشر واعتُبرتا في وضعٍ خطر

دور التجارة الدولية في تحقيق الأمن الغذائي

المقدمة

شكل تضخم أسعار الغذاء المحلية السمة البارزة لعام ٢٠٢٢، فأظهرت المعلومات الخاصة بالفترة بين آب وتشرين الثاني ٢٠٢٢ إرتفاع معدلات التضخم في جميع الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، وأسفرت لانينا عن آثار متفاوتة على غلال المحاصيل الزراعية في المناطق المنتجة الرئيسية في نصف الكرة الجنوبي. فعانت الأرجنتين من نوبات جفاف طويلة للسنة الثالثة على التوالي بما خفض التوقعات حول إنتاج القمح إنخفاضاً حاداً. وعلى النقيض من ذلك فقد أدت لانينا الى أحوال رطبة بشكل غير طبيعي في أستراليا، مما أدى الى إرتفاع توقعات إنتاج القمح عن المتوسط. وقد يؤدي تقلب الأسعار الناجم عن المضاربات الى زيادة مخاطر الأمن الغذائي.[١] .

وفقاً تقرير منظمة التجارة العالمية، فقد طبقت الدول الأعضاء في المنظمة قيوداً على التجارة بشكل متزايد منذ هام ٢٠٠٩، وقد فاقت القيود المفروضة على الصادرات تلك المفروضة على الواردات خلال فترة إستعراض رصد التجارة للمنظمة. وتصاعدت تلك السياسات مع إندلاع الحرب في أوكرانيا. وقد سجل تطبيق ١٩ بلداً ل ٢٣ قراراً ، بتاريخ ٧ كانون أول ٢٠١٢، يقضي بحظر تصدر المواد الغذائية، وطبقت ثمانية دولٍ ١٢ إجراءً للحد من الصادرات.

إنَ التجارة العالمية للأغذية معرضة الى مخاطر متعددة ومتنوعة قد تؤدي الى عرقلتها. فالقيود على الموارد والتغير المناخي لا تهدد فقط الإنتاج في مناطق سلة الخبز في العالم، وإنَما تجعل ايضاً المزيد من البلدان أكثر إتكالاً على استيراد السلع الأساسية مثل القمح والحبوب الخشنة والأرز. وهذا الإعتماد المتزايد على الأسواق الدولية يشكل مخاطر إضافية على الأمن الغذائي والإمدادات الغذائية التي تكون بعيدة عن متناول المستهلك, وقد شكلت الحرب الروسية– الأوكرانية أبرز مثال على ذلك، فعلى سبيل المثال خمس واردات دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على إقليم البحر الأسود، وتعتبر الطرقات وسكك الحديد في روسيا وأوكرانيا ضرورية لعبور الحبوب من المزرعة الى المرفأ، وقد أدت تلك الحرب الى إرتفاع اسعار الغذاء ونقص المحاصيل الأساسية في أجزاء من وسط آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فتقلصت عدد الشحنات بشدة من البلدين واللذين يمثلان نحو ٢٥٪ من صادرات القمح العالمية، و١٦٪ من صادرات الذرة العالمية، وقد أثر ذلك بالتالي على أسعار التجزئة للمواد الغذائية في بعض أفقر الدول في العالم.[٢]

أولاً– أهمية البحث:

إنطلاقاً من المستجدات التي برزت على الساحة الدولية والتي أدت الى تهديد الأمن الغذائي نتيجة بروز أزمة إمدادات الغذاء، تبرز أهمية البحث في دور التجارة الدولية في تحقيق الأمن الغذائي ، وأثر سياسات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي التي أدت الى ظهور مفهوم "السيادة الغذائية" حيث كان الهدف من ظهوره هو إخراج الزراعة من قبضة منظمة التجارة العالمية، وأثر السياسات الوطنية في تحقيق الأمن الغذائي.

ثانياً –الإشكالية: في هذا السياق تُطرح الإشكالية الكبرى ما هو مدى تأثير التجارة الدولية على الأمن الغذائي للدول؟

عبر معالجة العديد من الإشكاليات الفرعية أبرزها:

هل هناك علاقة ما بين التجارة الدولية النمو الإقتصادي والأمن الغذائي؟

ما هي مدى ملاءمة قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة للبلدان التي تعاني من هشاشة الأمن الغذائي؟ وماهي الثغرات التي تعتري النظام التجاري المتعدد الأطراف والتي تشكل تهديداً للأمن الغذائي؟

ثالثاً– المنهجية : سيتم تناول الموضوع وفق المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث سيتم في المبحث الأول تناول مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده وعلاقته بالتجارة الدولية أما في المبحث الثاني سيتم تناول الأمن الغذائي في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الدول العربية.

المبحث الأول– الأمن الغذائي: الماهية وعلاقته بالتجارة الدولية

المطلب الاول:– مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده

المطلب الثاني: – علاقة الأمن الغذائي بالتجارة الدولية

المبحث الثاني– الأمن الغذائي في النظام التجاري المتعدد الأطراف

المطلب الأول:– آليات تحرر التجارة الدولية للمنتجات الغذائية

المطلب الثاني:– تأثير تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي للدول النامية وواقعه في الدول العربية

المبحث الأول– الأمن الغذائي: الماهية وعلاقته بالتجارة الدولية

تعتبر الروابط بين التجارة والأمن الغذائي موضع نقاش حاد على المستويين الوطني والدولي، وقد أصبحت محور العديد من المناقشات المتصلة بالتجارة، بما في ذلك في سياق المفاوضات حول التجارة الدولية.

وفي البحث حول الدور المناسب الذي على التجارة أن تؤديه في تحقيق أهداف الأمن الغذائي، تبرز أهمية تحديد كل من المفهومين، إذ أنّ غياب الفهم الواضح لكيفية قياس هذين المفهومين يزيد مم صعوبة التوصل الى معرفة هذا الدور .

عند تعريف التجارة، من المهم التمييز بين التجارة كتبادل مادي وإقتصادي للسلع والخدمات وبين السياسات التي تديرها الإتفاقيات التجارية. فاالتجارة هي ببساطة الرابط بين العرض والطلب الذي يتم عبره تبادل السلع والخدمات، ويتناول المفهوم الأحداث التي قد تحصل بواسطة قوى التكنولوجيا والديموغرافيا أو العوامل الأخرى مع أو بدون تأثير التدخل الحكومي. أمَا السياسات التجارية فهي التدخلات التي تنفذها الحكومة من أجل تعديل التجارة التي تؤثر بصورة غير مباشرة في مستويات التجارة. أي بعبارة إقتصادية، تعكس سياسات التجارة عادة الإجراءات الحكومية المُطبقة عند عبور السلع والخدمات حدود البلد. كما تتضمن الدعم المحلي للزراعة، بما أنَ السياسة الحكومية المؤثرة في الإنتاج ستنعكس تلقائياً على التدفقات التجارية.
أمَا مفهوم الأمن الغذائي فقد تطور مع مرور الزمن، فكان التمييز الأوضح وفق ما طرحه مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في عام ٢٠٠٩ بتحديده أربعة ابعاد له، بما يوضح التأثر المباشر للتجارة على تلك الأبعاد الأربعة المكونة للأمن الغذائي، بحيث يمكن أن تؤثر عليه بشكل إيجابي أو سلبي.
إنَ الإتفاقات التجارية تقع في صلب موضوع الأمن الغذائي ، إذ أنها تحدد قواعد السياسات الوطنية للتجارة والزراعة، وتلعب دوراً أساسياً في تحديد واقع الأمن الغذائي.

المطلب الاول :مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده

اولاً: مفهوم الأمن الغذائي

شهد مفهوم الأمن الغذائي تطورات نتيجة للتغيرات الطارئة على الحاجات الإنسانية في مجال الغذاء. وقد ورد "الأمن الغذائي" كمفهوم وصفي في فترة السبعينات حيث شهد العالم نقصاً كبيراً في المنتج والمخزون من الغذاء.
شكل مفهوم " الأمن الغذائي" الذي طرحه مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي عام ١٩٩٦ أحد أهم المفاهيم الواسعة الإنتشار، فنصَ على أنَ الأمن الغذائي يتحقق عندا تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والإجتماعية والإقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي إحتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائة، للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة."[٣]

يشير تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) بشكل أساسي إلى عملية تنطبق على الإقتصاد الكلي إنَما تُقاس نتائجها على نطاق ضيق، حيث أنَها تعتبر الناس محور الإهتمام الأساسي للأمن الغذائي. ليس الأمن الغذائي هدفاً بحد ذاته، وإنَما شكل عنصراً أساسياً من عناصر الرفاه البشري.

يمكن أن يكون الأمن الغذائي مزمناً أو عابراً، ويمكن قياسه لاحقاً (أي عبارة عن نتائج فعلية) أو مسبقاً (نتائج متوقعة). ويُعرف على أنه مشكلة إقتصادية في المقام الأول ناتجة عن مشكلة عرض المواد الغذائية المغذية والكافية، والطلب أي تلبية الإحتياجات الغذائية لجميع الناس في جميع الأوقات، وجعل العرض يلب الطلب بالوسائل المادية والإجتماعية والإقتصادية. فهو يستند الى توفير الأغذية، ويتعلق أساساً بصعوبة شراء الموارد الشحيحة وتوزيعها بين سكان العالم.

كما يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة واسعة من العوامل، مثل حجم السكان، الإقتصاد، البيئة، وقضايا أكثر تحديداً مثل العمل، والحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، وتوفر الخدمات الصحية ونوعيتها، وأثر الأحداث المحلية والعالمية، والصدمات والمخاطر، ونوعية الأداء اللوجستي، والبنة التحتية وغيرها[٤]. الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي

توسع مفهوم " الأمن الغذائي" خلال القمة العالمية حول الأمن الغذائي عام ٢٠٠٩ حيث نص على أنَ "الركائز الأربعة للأمن الغذائي هي توافر الغذاء وإمكان الحصول عليه والإستفادة منه وإستقرار الإمدادات منه."[٥]

أ- توافر الغذاء: يشكل " توافر الغذاء" البعد الأول للأمن الغذائي وهو يعني التوافر المادي الملموس للغذاء، حيث يتعلق بجانب العرض ف مجال الأ/ن الغذائي، وتحدده مستويات إنتاج الأغذية والمخزونات والتجارة الصافية.

يتجلى "توافر الغذاء" من خلال المؤشرات التالية:

- مدى مواءمة إمدادات الطاقة التغذوية المتوسطة
- القيمة المتوسطة لإنتاج الأغذية
- حصة إمدادات الطاقة التغذوية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات
- الإمدادا المتوسط للبروتينات

- الإمداد المتوسط للبروتينات من أصل حيواني[٦]

ب- إمكانية الحصول على الغذاء[٧]: يتمثل هذا البعد بالحصول الإقتصادي والمادي على الغذاء. يتم تحديد الحصول الإقتصادي من خلال الدخل القابل للتصرف وأسعار الأغذية وتوفر الدعم الإجتماعي والقدرة على بلوغه. أمَا الحصول المادي فيحدده التوافر، وجودة البنة التحتية والمنشآت الأخرى التي تسير الأسواق . فنجد أنَ المداخيل التي تجنى في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسمكا وزراعة الأحياء المائية، تؤدي دوراً أساسياً في تحديد نواتج الأمن الغذائي.

أبرز مؤشرات الوصول الى الغذاء:

- النسبة المئوية للطرقات المعبدة من إجمالي الطرقات
- كثافة الطرقات
- كثافة السكك الحديد
- متوسط الناتج الإجمالي للفرد (بمكافئ القوة الشرائية)
- مؤشر إنتشار نقص التغذية
- نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء
- عمق العجز الغذائي
- معدل إنتشار عدم كفاية الغذاء

ت- الإستفادة من الغذاء[٨]: يرتكز هذا البعد على كفية إستخدام الجسم للمغذيات المنوعة التي ينطوي عليها الغذاء. فيحقق الأفراد كماً كافاً من الطاقة والمتناول من المغذيات من خلال العناة الجيدة وممارسات التغذية وإعداد الأطعمة، وتنوع النظم الغذائية وتوزيع الغذاء داخل الأسرة. ويقترن مع الإستخدام البيولوجي للغذاء المستهلك. فتحدد الطاقة والمتناول من المغذيات الحالة التغذوية للأفراد.

تتمثل مؤشرات الإستفادة من الغذاء في :

- الوصول الى موارد مائية محسنة
- الوصول الى منشآت محسنة للصرف الصحي

- النسبة المئوية من الأطفال مادون سن الخامسة المصابين بالهزال
- النسبة المئوية من الأطفال مادون سن الخامسة المصابين بالتقزم
- النسبة المئوية من الأطفال مادون سن الخامسة ناقصي الوزن
- النسبة المئوية من الكبار ناقصي الوزن
- معدل إنتشار فقر الدم بين النساء الحوامل
- معدل إنتشار فقر الدم بين الأطفال مادون سن الخامسة
- معدل إنتشار نقص الفتامين A لدى السكان
- معدل إنتشار النقص في اليود

ث- إستقرار الإمدادات من الغذاء: وهو يعني إستقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى عبر الوقت حتى لو كان بمتناول الأفراد غذاءً كافياً اليوم، إلاَ أنهم سوف يعتبرون عديمي الأمن الغذائ في حال كان حصولهم على الغذاء غير كافٍ بشكل متكرر، مما سيؤدي الى تدهور حالتهم التغذوية.

وتتعدد الظروف التي تهدد الأمن الغذائي للأفراد، كالظروف المناخية الصعبة أو عدم الإستقرار السياسي أو العوامل الإقتصادية كالبطالة أو إرتفاع أسعار الأغذية.

وأبرز مؤشرات إستقرار الإمدادات كما يلي:

- معدل الإعتماد على واردات الحبوب
- النسبة المئوية لعمر الأراضي القابلة للزراعة المجهزة من أجل الري
- الإستقرار السياسي وغياب حالات العنف
- تقلب أسعار الأغذية المحلية
- نصيب الفرد من تقلب إنتاج الأغذة
- نصيب الفرد من تقلب الإمداد الغذائي.

١-الأمن الغذائي ضمن الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (SDGs)

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية ، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠. إنَ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة –

أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى ، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وشكل القضاء على الجوع الهدف الثاني، كما تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، كما كفالة حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع. ومعالجة الإحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن.

يدعو المقصد الأول لهدف التنمية المستدامة الثاني إلى القضاءعلى الجوع وانعدام الأمن الغذائي ويتم تقييمه باستخدام مؤشري منظمة الأغذية والزراعة بشأن الجوع وانعدام الأمن الغذائي: مؤشر انتشار نقص التغذية ومؤشر انتشار انعدام الأمن الغذائي على أساس مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

يقيس مؤشر إنتشار نقص التغذية النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من الحرمان من السعرات الحرارية بناءً على بيانات من كشوفات ميزانيات الأغذية وغرها من المعلومات. في حين أنَ المعاناة من إنعدام الأمن الغذائي هو مؤشر قائم على المسح يقيس إنتشار إنعدام الأمن الغذائي ويعتمد على إجابات على أسئلة تتصل بمحدودية القدرة على الحصول على الغذاء[٩].

إنَ قياس إنتشار إنعدام الأمن الغذائي الناجم عن قلة المال من خلال مقاس المعاناة من إنعدام الأمن الغذائي يعتبر عملية تقدير لإمكانية حصول الفرد أو الأسرة على الغذاء. وبناءً على إجابات الأفراد أو الأسرة على الأسئلة التي يتم توجيهها يتم تصنيفهم ضمن المجموعات التالية:

- آمن غذائياً
- يعاني من إنعدام الأمن الغذائي بشكل بسيط
- يعاني من إنعدام الأمن الغذائي المتوسط
- يعاني من إنعدام الأمن الغذائي الحاد

يشكل إنعدام الأمن الغذائي المتوسط وجود حالة من عدم القين بشأن القدرة على الحصول على الغذاء، كما إنخفاض جودة أو كمية الطعام خلال العام. كما يشير

الى وجود حالة من عدم القدرة على الحصول على الغذاء بشكل مستمر، وإنخفاض من جودة النظام الغذائي بما يترتب عليه عواقب سلبية على التغذية والصحة.[١٠] أمَا المقصد الثاني لهدف التنمية المستدامة الثاني تمثل بالقضاء على جميع أشكال سوء التغذية.

المطلب الثاني:- علاقة الأمن الغذائي بالتجارة الدولية

مهما كانت القدرات الإقتصادية لأي دولة من الدول هامة، فإنَ سياسة الإكتفاء الذاتي لمدة طويلة أضحت مستحيلة في عصرنا، نظراً لتزايد الحاجات وعدم القدرة على إنتاج جميعها داخلياً، وأصبحت الحاجة للإستيراد أمراً لا بدَ منه ولا يمكن الإستغناء عنه. فطبيعة الثروة التي تتميز بها كل دولة ، أنَه لديها منتج تنتجه بكميات فائضة على حاجات الإستهلاك الداخلية للدولة، وهناك سلع لا تنتجها الدولة أبداً. ومرد هذا الواقع يعود لعوامل تساهم في تشكيل التخصص الدولي من أهمها العوامل الطبيعية، والتفاوض في عرض العمل، والتفاوت في كمية رؤوس الأموال، وفي ما بعد زيدت تكاليف النقل، وفروق الأسعار، وتوفير التقانة الحديثة، وأثبتت الأبحاث أنَ التخصص لا يتوقف على الظروف الطبيعية فحسب، وبالتالي فإنَ عمليات التخصص ليست بجامدة.[١١]

تظهر تبعات التجارة بشكلٍ أساسي على إمدادات الغذاء، ففي الوقت أنَ التنافس مع الواردات قد يؤدي الى عرقلة الإنتاج المحلي إلاَ أنَه قد يشكل محفزاً لزيادة الإبتكارات المعززة للإنتاج المحلي، وزيادة الصادرات والمساهمة في خفض الفقر. فتظهر تأثيرات التجارة على مجمل النمو والعمالة والمداخيل وعائدات الحكومات وغيرها من المتغيرات الرئيسية التي تحدد الحالة الإقتصادية والإجتماعة للبلد، والتي تؤثر بالتالي على الأمن الغذائي. ينعكس هذا التأثير إيجاباً أو سلباً فتصبح التجارة تحمل الفرص والتحديات للأمن الغذائي.

في إعتبار التجارة فرصةً، برزت تلك الفكرة في الأوساط الإقتصادية الكلاسكية الجديدة، مستعينة بمفهوم الميزة النسبية. تدعو هذه الفرضية إلى الإنفتاح التجاري لتخفيف الإنحرافات وتعزيز الكفاءات والإستمرار في القطاع، مقابل التكاليف الناجمة عن حماية التجارة. تعتبر هذه الفرضية أنَ الأمن الغذائي يتكل على قوى السوق من

أجل حفز التخصص الأكثر كفاءةً للموارد وبالتالي زيادة الكفاءة في إنتاج الغذاء الذي يحفز بدوره النمو الإقتصادي، زيادة المداخيل وتأمين فرص العمل، فيحسن من توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه.

فالإقتصاد النفتح يحفز المنافسة والتخصص على أساس الميزة النسبية، والتخصص يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية التي تزيد من إنتاج الأغذية وتعزز النمو الإقتصادي، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زايدة إمدادات الأغذية المتداولة تجارياً بحرية فتنخفض الأسعار وتزيد فرص الحصول على الغذاء[١٢].

أمَا في إعتبار " التجارة كخطر"، ترتكز على فكرة أنَ الزراعة ليست مجرد قطاع إقتصادي وإنَما هي أيضاً مزود للسلع العامة التي تعجز الأسواق وحجمها عن توفيرها، ومن هنا تنشأ "إستثنائية" الزراعة فتختلف هذه الفرضية بنظرتها للأمن الغذائي، بناءً للطبيعة المتعددة الوظائف للزراعة في المجتمع. فيدعو أصحاب هذه الفكرة إلى تخفيض الإعتماد على التجارة الدولية تلبيةً لإحتياجات الأمن الغذائي، والتركز على ضرورة إرساء السياسات الغذائية على المستوى الوطني وحقيق السيادة الغذائية على مستوى المجتمع المحلي.

فيدعو مفهوم " السيادة الغذائية" إلى حق الدول والشعوب في تقرير الشكل العام لنظمها الغذائية، بما في ذلك شكل علاقات السوق والأبعاد الأيكولوجية والنواحي الثقافية.[١٣]

استُحدَث المصطلح في التسعيات من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة La Via Campesina، التي تشجع على التعبئة السياسية من أجل الحقوق الزراعية والغذائية، من خلال جدول أعمال فرضي جداً قائم على سبعة مبادئ ، ويتمحور على خفض التجارة العالمية للأغذية وإعادة توجيه النظم الغذائية حول إنتاج محلي متجذر في المبادئ الزراعية الإيكولوجية.[١٤]

المبحث الثاني:- الأمن الغذائي في النظام التجاري المتعدد الأطراف

شكل إنشاء منظمة التجارة العالمية كإطار شامل ليهدف إلى تنظيم كافة المبادلات الدولية وإلى مأسسة كاملة للنظام التجاري العالمي. بدات المنظمة نشاطها في بداية عام ١٩٩٥، وحلت بالتالي مكان "الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية

والتجارة" أو ما يعرف بالجات (G.A.T.T) ، التي تم إنشاؤها في نهاة جولة الأوروغواي والتي دامت ثماني سنوات وانتهت في مراكش في خريف ١٩٩٤ معلنةً ولادة نظام تجاري دولي تشرف على آلياته المنظمة الجديدة O.M.C .

تحددت مهام "الجات" في الإشراف على تطبيق القواعد التجارية التي تقبل بها الدول الأعضاء. وتتلخص المبادئ الأساسية في أنَ المبادلات الدولية ينبغي أن تجري على أساس عدم التمييز وإحترام شرط الدولة الأولى بالرعاية، وهذا يعني أنَ التسهيلات التجارية الممنوحة لبلد معين نتطبق على جميع الدول الموقعة على الإتفاق، وتتعهد الدول المتعاقدة بأن تطبق على السلع المستوردة من دولة عضو نفس الشروط التي تطبق على نفس السلع الوطنية، وتعمل الدول الأطراف من اجل تخفيض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي. [١٥]

أهملت إتفاقية الجات التجارة الدولية للسلع الزراعية ولم يتم إدراجها في حولات التفاوض السبع التي سبقت جولة أوروغواي، وبقيت خاضعة للكثير من القيود التي تفرضها الدول المتقدمة، والنامية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الدولية، كما أقدمت العديد من الدول لتقديم الدعم الكامل للإنتاج الزراعي والصادرات من السلع الزراعية، وبذلك بقي هذا القطاع بعيداً عن إطار المفاوضات وغير خاضع لقواعد التعريفات التي طالت باقي القطاعات في الجات.إلى أن تم للمرة الأولى في جولة أوروغواي ١٩٨٦-١٩٩٣ على إدماج الزراعة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف فتم إبرام إتفاقية الزراعة في إطار تلك الجولة.

وفي الإلمام بآليات تحرر التجارة الدولية للمنتجات الغذائية وتأثيرها على الأمن الغذائي للدول، ينبغي عدم الوقوف عن إتفاق الزراعة، بل التعرض لعدد من الإتفاقات الأخرى ذات الصلة الوثيقة بتحرر المنتجات الغذائية وذات التأثير المباشر على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي، وأهمها إتفاق تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات، وإتفاق إجراءات الإستثمار المرتبطة بالتجارة كما موضوع الإشتراطات البيئية في التجارة الدولية.

المطلب الاول:- آليات تحرر التجارة الدولية للمنتجات الغذائية

١-إتفاقية الزراعة

شكلت إتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، التي نتجت عن "جولة أوروغواي" للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، المحاولة الأولى للإتفاق على مجموعة شاملة من الضوابط على سياسات التجارة الزراعية للدول الأعضاء.

وأصبحت هذه المفاوضات لاحقاً جزءاً من "جولة الدوحة" للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أطلقت عام ٢٠٠١، فأصبحت العلاقة بين قواعد التجارة والأمن الغذائي عنصراً مركزياً تزايد أهميته في هذه الجولة من المفاوضات.

يُعالَج الأمن الغذائي تحديداً كجزء من ولاية الدوحة، التي تنص على ضرورة "المعاملة الخاصة الفعّالة عملانياً للبلدان النامية لتمكينها من أن تأخذ بالحسبان بفعالية إحتياجاتها التنموية، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية." فتم بذلك ضمان مرونة محدودة لمساعدة الدول النامية على تحقيق أهداف الأمن الغذائي. رغم ذلك يبقى النقاش مستمراً حول ما إذا كانت ضوابط إتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة عموماً ملائمة للبلدان النامية التي تسعى الى تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي فيها.

يقوم إتفاق الزراعة على ثلاث عناصر اساسية هي: النفاذ الى الأسواق، الدعم المحلي، وخفض دعم الصادرات.

أ- النفاذ إلى الأسواق: يقصد بالنفاذ إلى الأسواق تيسير فرص زيادة صادرات كل دولة إلى الدول الأخرى من خلال ثلاث آليات تتمثل في تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية، خفض المعدلات العريفية، وإستخدام المعالجات أو الإستثناءات الخاصة والإجراءات الوقائية.[١٦]

وبناءً عليه وافقت الدول الأعضاء على الإلتزامات التالية:

- تحويل القيود الكمية أي غير التعريفية على الواردات من المنتجات الزراعية مع التعهد بعدم الرجوع إلى فرض قيود غير تعريفية بعد إتمام عملية التحويل ومن هذه القيود: القيود الكمية على الإستيراد، رسوم الإستراد المتعددة، ورخص الإستيراد غير المتكافئة وقيود التصدير.

- تخفيض كافة الرسوم الجمركية السارية على المنتجات الزراعية بنسبة ٣٦٪ للدول المتقدمة خلال ست سنوات و٢٤٪ للدول النامية خلال عشر سنوات[١٧]. وفيما يتعلق بالدول الأقل نمواً فإنَ الإتفاق لا يلزمها بإجراء أي تخفيض.

وقد نصَ الملحق رقم ٥ من الإتفاق على بعض الإستثناءات الخاصة في مجال تخفيض التعريفة الجمركية:

- إذا كانت واردات الدولة من منتج زراعي معين أقل من ٣٪ من متوسط الإستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس ١٩٨٦-١٩٨٨
- إذا لم يكن المنتج المستورد يتمتع بأي دعم تصدير منذ بداية فترة الأساس
- المنتجات التي اعتبرت مستحقة لمعاملة خاصة بناءً على إعتبارات غير تجارية كالإعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي
- إذا كانت الحصة الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى تمثل ٤٪ من متوسط الإستهلاك المحلي السنوي للسلعة فس فترة الأساس ، على أن تصل إلى ٦٨٪ خلال ست سنوات بزيادة قدرها ٠.٨ % سنوياً
- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية للغذاء التقلدي للدول النامية، حيث يمكن تقييدها بعض الوقت، مع التعهد بتحريرها خلال فترة التنفيذ (عشر سنوات).[١٨]

ب- الدعم المحلي للمنتجات الزراعية: شكل خفض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية أحد أهم أهداف إتفاق الزراعة، حيث ألزم الأعضاء بتخفيض الدعم المحلي مُقاساً بما يُسمى المقياس الكلي للدعم AMS بنسبة ٢٠٪ من قيمته المتوسطة في فترة الأساس خلال ست سنوات للدول المتقدمة، وبنسبة ١٣,٣٪ خلال عشر سنوات للدول النامية، أمَا الدول الأقل نمواً غير ملزمة بتخفيض الدعم المحلي للزراعة. ويترك للدول حرية إختيار السياسات أو المنتجات التي تراها ملائمة لإحاث هذا الخفض.[١٩] ويلاحظ من هذا الإجراء أنه يمكن لبعض الدول الإحتفاظ بمعدلات دعم مرتفعة لبعض المنتجات ذات الأهمية الخاصة لها، كون نسبة التخفيض التي تلتزمها تسري على المقياس الإجمالي للدعم، لا

على الدعم الموجه إلى كل سلعة على حدة. وترد على هذا الإلتزام إستثناءات كثيرة منها:

- الدعم المحلي، سواء أكان موجهاً الى سلع بعينها أم غير مخصص لأي سلع، إذا كانت قيمته لاتزيد على ٥٪ من قيمة الإنتاج الكلي للدولة من المنتج الرئيسي، أو ٥ % من قيمة الإنتاج الزراعي في السنة نفسها على التوالي بالنسبة للدول المتقدمة، و١٠٪ بالنسبة للدول النامية.
- لا يسري تخفيض الدعم في حالة الدول النامية، سواء أكان دعماً مباشراً أم غير مباشر، إذا كان الغرض منه تشجيع التنمية الزراعية والرفية، ويشمل ذلك دعم الإستثمارات المتاحة لقطاعر الزراعة ككل، ودعم المدخلات الزراعية التي توفرها الدولة للمنتجين ذوي الدخل الممحدود، والدعم الموجه لتشجيع تنويع المنتجات الزراعية ..

وقد ميَز الإتفاق بين ثلاث أنواع من الدعم المحلي:

- الصندوق الأخضر، وهو الدعم الذي لاينطوي على آثار تشويهية للتجارة، بمعنى أنه لا يؤثر على المنافسة، ويتضمن الدعم المقدم في إطار برامج حكومية،المعونات الغذائية المحلية المقدمة إلى الفقراء في الدول النامية، برامج التخزين الحكومي للمتجات الزراعة لأغراض الأمن الغذائي، حيث سمح إتفاق التجارة العالمية المتعلقة بالزراعة بتكون مخزونات حكومية من الغذاء في البلدان النامية في إطار الأمن الغذائي غير خاضع لآلتزامات التخفض شريطة " إدخال الفرق بين سعر شراء المواد الغذائية والسعر المرجعي الخارج في حساب الحجم الإجمالي للدعم. وبما أنَ السعر المرجع الخارج جرى تثبيته بوصفه السعر المتوسط السائد لمنتج ما في االفترة ١٩٨٦–١٩٨٨ عندما كان مستوى أسعار السلع الأساسية منخفضاً، اعتُبرت طريقة الإحتساب هذه غير ملائمة، إذ أنها قد تضخم مبلغ الإعانات، لاسيما بالنظر الى إرتفاع أسعار الغذاء الذي حدث مؤخراً.[٢٠]
- الصندوق الأصفر: يخضع هذا النوع من الدعم إلى إلتزامات التخفيض على أساس مقياس الدعم الكلي، وهو ينطو على اكثر انواع الدعم تشويهاً للتجارة

- الصندوق الأزرق: لا يتم إخضاع هذا النوع من الدعم لإلتزامات التخفيض

ت- دعم الصادرات الزراعية

شكل دعم الصادرات الزراعية أحد أهم المواضيع التي تناولها إتفاق الزراعة نتجة تأثره المباشر على السوق العالمية للأسعار وعدم توازن السوق. فقد نص الإتفاق على تخفيض إعامات تصدر السلع الزراعة بنسبة ٣٦٪ من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات وبنسبة ٢١ % من كميات الصادرات الخاصة للدعم في فترة الأساس ١٩٨٦-١٩٩٠ خلال ست سنوات للدول المتقدمة، وبنسبة ٢٤٪ من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات و١٤٪ من من الكمية خلال ١٠ سنوات للدول النامية، في حين تم إستثناء الدول الأقل نمواً.[٢١]

٢- الإشتراطات البيئية وإتفاق تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات

أ- الإشتراطات البيئية في التجارة الدولية

شكلت البيئة أبرز القضايا التي حُظيت باهتمام الرأي العام العالمي، وأصبح لها مكانةً هامة في الفكر الإقتصادي عموماً في تحديد معالم التجارة الدولية بوجه الخصوص. بعد أن شكل البعد البيئي لاستخدامات الموارد الإقتصادية مكاناً ثانوياً في الفكر الكلاسكي للتجارة الدولية، حيث لم تظهر البيئة في تحليل آدم سميث أو دافيد ريكاردو، بالتالي لم يكن لها أي إعتبار عند تحديد الميزات النسبية لتكاليف الإنتاج في أي من دول العالم، إلاَ أنَه ومع تغير المعطيات الإقتصادية في البيئة الدولية أصبحت الإعتبارات والأبعاد البيئية تشهد أبعاداً مختلفة تمس سيرورة المبادرات التجارية الدولية، فظهر إرتباط واضح ما بين التجارة الدولية والبعد البيئي.[٢٢]

يُقصد بالإشتراطات البيئية على أنها "تلك الشروط التي يجب توافرها في المتجات سواء في مدخلات إنتاجية أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أ, عبوتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها." [٢٣]

ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من إستخدام للمبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلاً عن مواصفات التعبئة والتغليف، وبما يؤثر على جودة الغذاء الذي يشكل أحد اهم أبعاد الأمن الغذائي.

وتتمثل أهم أنواع المعاير كما يلي:

i. معايير نوعية البيئة: وهي التي تُعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج الذي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه.

ii. معايير الإنبعاث: وهي تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة، ومن ثم يكون تأثيرها كبيراً على أسايب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال طرق إنتاج معينة تقلل التلوث.

iii. معايير العمليات والإنتاج: وهي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع، وتصف الطرق والساليب الواجب إستخدامها أو مراعاتها في عملات الإنتاج مثل نوع التكنولوجا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملاءمتها، كما تشمل أيضاً على مستويات الإنبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في إستغلال المنشآت الثابتة وكيفية تصميم هذه المنشآت.[٢٤]

iv. معايير المنتجات: وهي تُطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، أي انَ تلك المعايير تهدف الى حماية البيئة من الضرار التي تحدث عن إستعمال أو إستهلاك سلعة أو منتج ما، نظراً لما يصدر عنه أو ما يحتويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان أو البات أو أنه يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي، وتقوم هذه المعايير بتحديد ووصف ما يلي:

- القواعد الخاصة بالتعبئة والتغليف والتلوين أو العرض لسلعة معينة ، بهدف حماية المستهلكين
- مستويات الملوثات المنبعثة التي تحدثها سلعة معينة خلال الإستعمال

- النسب القصوى المسموح بها من السموم الصناعية والكيماويات في المنتجات
- كيفية التخلص والتصرف في المتج بعد إستخدامه كإعادة التدوير أو إعادة الإستخدام.[٢٥]

٧. معايير الأداء: وهي تتطلب إجراءات معينة كتقييم الأثر البيئي.

وتبعاً لتعدد أنواع الإشتراطات والمعايير البيئية في التجارة الدولية ظهر هناك إختلاف كبير في إستخداماتها لأسباب عديدة منها: طبيعة ومستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية في كل دولة، حيث تختلف التفضيلات الإجتمعاعية باختلاف مستوى المداخيل بين البلدان، طبيعة الأهداف التي تسعى إليها الدول فقد يكون حفاظاً على البيئة، أو للتأثير على التجارة الدولية، وطبيعة القدرة التنظيمية للدول أي قدرتها على المراقبة والرصد والإشراف والذي يتوقف على إمكانياتها البشرية المؤهلة وإمتلاكها للإمكانيات التكنولوجية المطلوبة.

ب- إتفاق تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات

أولت الأطراف المتفاوضة في جولة الأوروغواي إهتماماً خاصاً بالقواعد والإجراءات الهادفة لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات فأكد إتفاق SPS على حق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في تطبيق الإجراءات اللازمة لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات، بشرط ألاَ يتم تطبيق تلك الإجراءات بشكلٍ تمييزي وعشوائي وغر مبرر بين الدول التي تسودها نفس الأوضاع، أو أن تجعل منها قيوداً خفية على التجارة.

فيفرض الإتفاق على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الإستناد إلى مجموعة من المعايير الدولية والتوصيات الأخرى التي تتبناها هيئة دستور الغذاء العالمي.

وتتكون هيئة الدستور الغذائي مسؤولة عن حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات نزيهة في التجارة بالأغذية، وتحديد الأولويات المتعلقة بإعداد مشروعات المواصفات، وإعداد الصيغ النهائية للمواصفات [٢٦].

كما تستند الدول إلى المعايير التي يتبناها ويوصي بها المكتب الدولي للأوبئة فيما يتعلق بحياة وصحة الحيوان وحماية الحياة البرية سواء كانت نباتية أ, حيوانية، وإلى معايير وتوصيات الإتفاق الدولي لحماية النبات (IPPC) .

يعترف إتفاق (SPS) بحق الدول في فرض إجراءات الصحة النباتية الضرورية لحماية صحة النبات، وهو يؤكد على الحق السيادي لكل دولة في أن تقرر إلى أي مدى سيتبنى معاير (IPPC) عند صياغة قواعده المتعلقة بمتطلبات وغجراءات الصحة النباتية، بما يعني عدم ترتب أي مسؤولية قانونية على الإتفاق عند حدوث أضرار ناتجة عن قرار بلد ما في تبني أو تطوير أو تطبيق إجراء معين للصحة النباتية. ويمكن أن تتبنى الدول الأعضاء إجراءات أكثر تشدداً من معيار قائم، إلاَ أنَه يتحتم عليها تقدم مبرراً علمياً سؤكد على انَ المعيار الدول غير كافٍ لتحقيق مستولى الحماية الصحية المناسبة للبلد. كما يجب توضيح ذلك في افخطار الموجه لمنظمة التجارة العالمية وإتفاق SPS . بحال إرتأت هيئة مستشاري منظمة الصحة العالمية أنَ المعيار تعسفي فيتعين على الدولة تغيير الإجراء ، أو التعويض على الطرف الشاكي عبر تخفيض العوائق التجارية أمام منتجات مستوردة أخرى، وبنفس قيمة المنتجات المحتجزة. كما يمكن التوجه لمنظمة التجارة العالمة لحجب فوائج تجارية بنفس القيمة.[٢٧]

ت- إتفاقات أخرى ذات صلة بتجارة المنتجات الغذائية

i. إتفاق العوائق الفنية أمام التجارة

يُعنى الإتفاق باستخدام الجوانب المتعلقة بالتعبئة والعلامات وبيانات السلع، والمعاير الفنية والمواصفات، وإجراءات الفحص، وإستخراج شهادات الصلاحية.

ii. إتفاق منع سياسات الإغراق

نص الإتفاق علة وقف الإجراءات المضادة للإعراق بعد مرور خمس سنوات على إتخاذها، وعلى الوقف الفوري لأ تحقيق في حالات الإغراق إذا كان هامش الإغراق ضئيلاً يقل عن ٢٪ من سعر تصدسر المنتج، أو إذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة متهمة بالإغراق ضئلة واقل من ٣٪ من الواردات الكلية للمنتج.[٢٨]

iii. إتفاق الفحص قبل الشحن

يُعنى الإتفاق بوضع الضوابط المسموح بها وحقوق الدول بفحص السلع تلمستوردة قبل دخولها إلى أراضيها لجهة الكمية أو القيمة أو الجودة أو المواصفات الفنية.

iv. إتفاق التفتيش الجمركي

يهدف إلى وضع نظام موحد لتحديد قيمة السلعة منعاً للمغالاة في فرض الرسوم الجمركية بشكل عشوائي.

ثانياً– تأثير تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي للدول النامية وواقعه في الدول العربية

١–تأثير التجارة الدولية على الأمن الغذائي للدول النامية

شكل إتفاق الزراعة الخطوة الأولى نحو إعادة تنظيم سوق المنتجات الزراعية والغذائية العالمية، واستمرت المفاوضات الخاصة بالزراعة، فلعبت الدول النامية دوراً أساسياً في المفاوضات المتعلقة بالزراعة منذ بداية العام ٢٠٠٠، حيث سعت نحو إيجاد نظام تجاري دولي منصف يراعي ظروفها خصوصاً لجهة دعم وحماية التطوير الريفي والزراعي، نظراً لكون السكان الريفيين يشكلون نسبة كبرة من مجتمعاتها، وسعت نحو تحقيق مرونة أكبر في تنظيم الدخول إلى أسواقها وتقليل عوائق التصدير إلى أسواق الدول المتقدمة، بما يفتح المجال أمام منتجاتها للمنافسة.

وثار الجدل القائم حول تأثير تحرر التجارة على الأمن الغذائي للدول النامية من خلال رأيين إثنين.

الرأي الأول، يعتبر انَ تحرر التجارة يعد اداة رئيسية في محاربة الجوع من خلال توفير الطعام بأسعار متدنية، وتعزيز الإقتصاد العالمي ومساعدة الملايين في التخلص من الفقر، باعتبار أنَ التعريفات الجمركية والإعانات ليست سوى لصالح أقلية قوية على حساب الأغلبية التي تعامي من الفقر والجوع، وأنَ الحد منها سيؤدي إلىزيادة الكفاءة في غستخدام الموارد ورفع مستوى الرفاه الإجتماعي.

في حين يرى الرأي الثاني، أنَ النموذج الكلاسيكي في تحرير التجارة يتصف بعدم الإنصاف في علاقات القوة التي تحكم عملية التفاوض المتعدد الأطراف، وأنَه ينعكس سلباً على الأمن الغذائي لأنه لا يعود بالنفع إلاَ على كبار المزارعين ويؤدي

إلى تثبيط الإنتاج واسع النطاق وتركيز حجمه، وتهميش صغار المزارعين، وبالتالي زيادة الفقر والبطالة.[٢٩]

إلاَ أنَ التحديد للعلاقة بين تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي للدول النامية يتوقف على الظروف الخاصة بكل دولة وتحكمه مجموعة من العوامل الداخلية كما الخارجية.

ترتكز العوامل الداخلية على درجة التطور الإقتصادي للدولة، ومستوى الإنتاجية والكفاءة الإقتصادية في كافة القطاعات خاصة القطاع الزراعي، ومدى إمتلاك الدولة مزايا نسبية في بعض قطاعات الإنتاج وبالذات قطاع الإنتاج الزراعي، ومدى تمكنها من تقنيات التغليف والتعبئة والإعلان والوسائل الضرورية للنفاذ الى الأسواق الخارجية، ومدى إنفتاح الإقتصاد الوطني كما درجة الإعتماد على الذات في توفير الإحتياجات الغذائية...

أما العوامل الداخلية فتتمثل في مدى التعديلات المطلوب إدخالها على هيكل التعريفات الجمركية ، وعضوية الدولة في ترتيبات تجارية إقلمية كمناطق التجارة الحرة أو الإتحادات الجمركية وغيرها من الترتيبات التي تتيح للدولة مزايا لاتتمتع بها الدول غير الأعضاء، وموقف الدول المشاركة من الجات كون الدول العضاء تتمتع ببعض المزايا مثل الإنتفاع من التخفيضات الجمركية التي تجريها الدول الأخرى، كما يتعين عليها الإلتزام بما ورد في الإتفاقات من تخفيضات التعريفات الجمركية والتعرض لما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية وإيجابية، إلا أن البقاء خارج النظام التجاري المتعدد الأطراف لن يحمي الدول غير الأعضاء من آثاره السلبية دون الإستفادة من مزاياه.

٢-واقع الأمن الغذائي في الدول العربية

تشهد المنطقة العربية تباينات وحالات قصوى من حيث الموارد الطبيعية، والنمو السكاني، والسياقات الإجتماعية والإقتصادية، ومستوى التنمية، والبنية التحتية.

فتتفاوت مستويات التنمية ما بين الدول المرتفعة الدخل في الخلج العربي واقل البلدان العربية نمواً وتحديداً تلك التي تعاني من صراعات طال أمدها مثل الصومال واليمن

وسوريا. ويتنوع المشهد الإقتصادي بين دولٍ تعتمد إعتماداً كبيراً على صادرات النفط وبلدان أخرى تعتمد على مجموعة أوسع ومتنوعة من المنتجات.

كما ينتشر الجفاف في المنطقة العربية وبالتالي تعتبر مساحات واسعة من المنطقة غر مناسبة للإنتاج الزراعي في حين تصنف أجزاء أخرى كمراعٍ. كما أنَ هطول الأمطار محدود ومتفاوت من سنة إلى أخرى مع إرتفاع حالات الجفاف.[٣٠]

وقد شكل التغير المناخي تحدياً متزايداً، فاستناداً إلى إسقاطات المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الإجتماعية والإقتصادية في المنطقة العربية (ريكار)، يتوقع أن تنخفض كمية الأمطار المتساقطة ما يقارب بين ٨ و١٠ ملم في الشهر وزيادة في درجات الحرارة تصل إلى 2.3 درجة مئوية، بما يؤدي إلى تقلبات كبيرة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية، فتتقلص الأراضي الصالحة للزراعة بسبب زيادة الجفاف والمساحات الصحراوية.[٣١]

ولا يتوقف الأمر عند التأثيرات للتغير المناخي على الأمن الغذائي العربي، فقد تفاعلت مع هذا العامل النزاعات التي أدت إلى تدمير الإنتاج الزراعي والتجارة في معظم الدول العربية. فالمستقبل في معظم الدول العربية ما زال مفتوحاً على كافة الإحتمالات السلبية والإيجابية.

مع أنَ الفساد والفقر يعتبران من الأسباب الجذرية التي دفعت الشارع العربي للحراك من أجل التغيير، إلاَ أنَ إدارة الموارد الطبيعية والبئية كانت من ضمن الدوافع الهامة التي ساهمت في نشوء الثورات والإحتجاجات العربية. فقد كانت البيئة السياسية والإقتصادية التي سبقت "الربيع العربي" ملائمة بشكل خاص لإنتفاضات شعبية. فقد تضاعفت أسعار الأرز والقمح في مصر ثلاثة أضعاف تقريباً ، بينما ارتفعت تكلفة المعيشة بشكل حاد في تونس بالتوازي مع معدلات البطالة الكبيرة بين الشباب.

وشكلت سوريا أبرز النماذج الماثلة لدور التغيرات البيئية في تآكل العقد الإجتماعي، الى جانب العوامل افقتصادية والسياسية, فبين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٢٢، شهد حوالي ٦٠٪ من الأراضي السورية أسوأ جفاف طويل الأمد وأكبر تراجع حاد ف المحاصيل الزراعية منذ بدء الزراعة في منطقة "الهلال الخصيب" قبل آلاف السنين. حلض الجفاف في حوالي ٧٥ % في مناطق سمال شرقي البلاد (مثل محافظة الحسكة)

وجنوبها، وخسر الرعيان حوالي ٨٥٪ من قطعانهم، ما أثر في ١,٣ مليون شخص وفق تقرير للأمم المتحدة عام ٢٠١١، وكان حوالي ألف نسة من السكان الرعاة خسروا كل قطعانهم عام ٢٠٠٩. وعانى حوالي مليون سوري من إنعدام الأمن الغذائ عام ٢٠١١، وبات مابين مليونين وثلاثة ملايين شخص يرزحون تحت الفقر المدقع . [٣٢]

وتراجعت تجارة الأغذية والزراعة بين الأردن وسوريا إلى أقل من ١٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٦ من أعلى مستوى لها وهو ما يفوق ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠، واضطر لبنان إلى أن يستغني عن الطريق الذي يربط عبر سوريا للوصول إلى دول الخليج والعراق مستخدماً النقل الجوي أو الشحن البحري الأكثر تكلفةً والذي يستغرق وقتاً أطول فارتفعت التكاليف بنسبة ٦٠٪.[٣٣]

ويتزامن ذلك مع تزاد عدد سكان المنطقة العربية ، حيث يبلغ عدد السكان حوالي ٤١٥ مليون نسمة، أي ٥٪ من مجموع سكام العالم، ويسجل نواً سنوياً بمعدل ٢٪ تقريباً، ومن المتوقع ان يصل الى ٦٠٠ مليون نسمة بحلول ٢٠٥، بما يشكل ضغطاً على موارد المنطقة.[٣٤]

أما في العراق، فأن قطاعي الصناعة والزراعة تعاني من تراجع واضح بعد عام(٢٠٠٣) كباقي القطاعات الأخرى وذلك لعدة أسباب منها عدم إعطاء هذه القطاعات الاهمية المطلوبة من توفير المياه والأسمدة وكذلك التخصيصات المالية لإنعاشها وكذلك ماتعرض له العراق من هجمات داخلية وخارجية ادت الى تراجع أدائه السياسي والاقتصادي

ووفقاً للمؤشرات الحالية، يظهر أن متوسط انتشار نقص التغذية في المنطقة يتجه حالياً نحو الارتفاع، مما يعني أن المنطقة ككل لن تحقق المقصد بشأن القضاء على الجوع. كما يتجه مؤشر منظمة الأغذية والزراعة بشأن انعدام الأمن الغذائي في المنطقة نحو الإرتفاع.[٣٥].

الخاتمة

ظهرت الآثار السلبية لتحرير التجارة الدولية، حيث استمرت القمم التعريفية والتعريفات التصاعدية سمات أساسية لهيكل التعريفات الزراعية في الدول المتقدمة،

وفي جانب تخفيض الدعم المحلي، تبين وجود العديد من الثغرات التي اشتملت عليها إتفاقية الزراعة وبقيت مستويات الدعم المشوه للتجارة شبه ثابتة خلال فترة التنفيذ مع قيام الدول المتقدمة بزيادة الدعم المفتوح في إطار البرامج المستثناة من التخفيض إلاَ أنَ ذلك لا يخفي الآثار الإيجابية وإنعكاساته على الأمن الغذائي، حيث يؤدي تخفيض التعريفات الجمركية إلى زيادة فرص النفاذ الى الأسواق المحمية، كما سيقلل تخفيض مستويات الدعم المحلي الى زيادة تنافسية المنتج الزراعي للدول النامية.

فالتجارة هي القوة الدافعة للنمو الإقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، فتتيح لها الفرصة لرفع مستويات الدخل والمعيشة وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية. وتختلف العلاقة بين مستوى المشاركة في التجارة وبين الأمن الغذائي بطريقة عمل أسواق الأغذية وبقدرة المنتجين وإستعدادهم إلى الإستجابة للمحفزات المتغيرة التي يمكن للتجارة أن تأتي بها وللناحية الجغرافية لإنعدام الأمن الغذائي.

النتائج

اعتبر تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية للعام ٢٠١٦أنَ كلاً من النظريتين ان التجارة فرصة والتجارة خطر يعتريهما نقاط ضعفٍ :

١- فاعتبار التجارة فرصة اعتريها بعض نقاط الضعف، كمنح الميزة النسبية للظروف على المدى القريب بدلاً من التحول الهيكلي على المدى البعيد ، وتمنح الأولوية لمكاسب الكفاءة بدلاً من التحول الهيكلي على المدى البعيد، وتمنح الأولوية لمكاسب الكفاءة بدلاً من الأهداف الإجتماعية الأخرى.

٢-وفي فرضية إعتبار التجارة خطراً اعتبر التقرير أنَ تلك الفرضية يشوبها الكثير من نقاط الضعف، حيث أنَ الإكتفاء الذاتي ليس ممكناً لجميع البلدان، وإتخاذ التدابير الحمائية تفضي إلى إلحاق الأذى بالأمن الغذائي للدول الأخرى، وحرمان المزارعين من حقهم في إختيار تصدير المحاصيل الريعية، كما أنَ غياب المنافسة الخارجي ستؤدي إلى إرتفاع أسعار الأغذية وإضرار الفقراء.

وقد تكون الإمدادات أكثر تقلباص مع عدم التعويض على التراجع في الإنتاج المحلي بواسطة الإمدادات الغذائية

٣-اختلفت التوقعات والآراء حول مستقبل الأمن الغذائي في ظل تحرير التجارة الدولية بين متفائلٍ و متشائمٍ ، فهناك من يرى تحرير التجارة الدولية يلعب دوراً هاماً في خفض أسعار الغذاء وتسهيل الوصول إلى الأسواق وتطوير الإستثمارات الزراعية وبالتال تحقيق الأمن الغذائي المستدام، بينما يعتبر الفريق الثاني أن تحرير التجارة الدولية سيضاعف مشكلة الغذاء في الدول النامية إذا استمرت الظروف على ما هي عليه، خاصة عند التحرير الكامل للتجارة الدولية، كونها تعتمد إعتماداً كاملاً في تلبية إحتياجاتها الغذائية والتي سترتفع في السوق العالمة بسبب خفض الدعم الزراعي وخاصةً في دول الإتحاد الأوروبي.

٤- أدخل موضوع تحرير التجارة في المنتجات الزراعية لأول مرة في مفاوضات جولة الاورجواي، واقر الاتفاق بمنح الدول النامية معاملة خاصة وتفضيلية ، الا ان هذه المزايا التي اقرها اتفاق الزراعة لصالح الدول النامية لاتعني عدم وجود أثار سلبية على تلك الدول ، فمن أهم الاثار، ان تخفيض الدعم الزراعي في الدول المتقدمة اقتصاديا من شأنه رفع أسعار الواردات الزراعية للدول النامية.

التوصيات

١-تحقيق التوازن المناسب ما بين منافع العمل الجماعي التي تتحقق من خلال التخصصات المعنية باستخدام السياسات التجارية، وبين الحيز السياساتي الذي تحتاج البلدان النامية إليه، وبناء التآزر من اجل زيادة تناسق السياسات الخاصة بالأمن الغذائي وتمكين الحكومات من التوفيق بين الاولويات في تصميم السياسات التجارية وتحسين إمتثالها للأطر الإقليمية والعالمية.

٢- يجب مراعات صياغة التدخلات السياساتية في مجال التجارة. كما تعكس حالات الإرتفاع الحاد في اسعار الأغذية آثارها السلبية المحتملة على الأمن الغذائي، ويمكن للتقلبات الجيوسياسية والمناخية، أن تعرقل إحتمال التدفقات

التجارية، فتأتي أهمية مراعاة إحتمال حصول إرتفاع مفاجئ في الأسعار في القرارات الأبعد أجلاً التي تتعلق بإدارة التجارة بالمنتجات الغذائية والزراعية. وضرورة إدخال تحسينات على إتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة،

٣- زيادة الأهتمام بالبحث العلمي وزيادة النخصصات المالية للبحوث الزراعية بغية أستنباط سلالات جديدة من خلال ربطها بالانتاج الزراعي مع الاخذ بالاعتبار تقلبات المناخ .

٤- تنويع وتوسيع عمليات الأستثمار بحيث تشمل مختلف القطاعات الأقتصادية ولاسيما القطاعات الانتاجية ، كقطاع الزراعة ، كونها الأثر الايجابي المباشر على النمو الأقتصادي

٥-فيصعب تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية على الصعيد الإقلمي دون التصدي للنزاعات والإضطرابات الإجتماعية والسياسية، ويجب أن ترتكز الأولويات الإقليمية على:

*إصلاح الإعانات من اجل الوصول بشكل أفضل إلى الشرائح الضعيفة كإعامات القمح والسكر

*تفغيل برامج الحماية الإجتماعية

*توسيع البرامج الهادفة للحد من البطالة خصوصاً في الناطق الريفية

* دعم الشركات الإقليمية لتجارة الأغذية، التي يمكن أن تتنافس بنجاح على الساحة العالمية في إنتاج الأغذية وتجارتها ونخزينها، لضمان أن تكون معدلات التبادل التجاري مؤاتية

٦-ضمان قدرة القطاع الزراعي الإقلمي على الصمود في مواجهة الأثر المتزايد لتغير المناخ عبر توفير البنية التحتية اللزمة للري ومدخلات الإنتاج، واعتماد تكنولوجيات جديدة

٧-تشجيع الإستثمارات الخاصة والعامة والإنفاق في التكنولوجيا لقطاع الزراعة

٨-تشجيع وتسهيل الإستثمارات في المناطق اريفية وتعزيز بنيتها التحتية، وتعزيز أداء أسواقها، وتحسين الخدمات اللوجستية، وبناء القدرات والبحوث والتنمية فضلاً عن حماية البيئة.

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية

١. إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠٠١

٢. الإسكوا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمة، يونسف، الشرق الأدنى وشمال أفريقيا نظرة إقليمية عامة حول حالة ٧- الأمن الغذائي والتغذية ، تعزيز قدرة النظم الغذائية في المنطقة العربية على الصمود، ٢٠٢١

٣. الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ٢٠٢٠

٤. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، نحو نظام تجار متعدد الأطراف مؤات لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، 2014

٥. الأمم الممتحدة، منظمة الغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة، التجارة الزراعية والفقر ٢٠٠٥

٦. البنك الدولي
www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/foo-، security 10 dec 2022

٧. جنا أبوصالح، البيئة ما بن النظرية والواقع تحديات الدول العربية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٥

٨. ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة بيروت، ٢٠٠٠

٩. سهيل حسين الفتلاو، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمَان، ٢٠٠٦

١٠. السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتاثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٤

١١. عبد العزيز مخيمر، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، درا النهضة العربية، القاهرة ١٩٨١

١٢. عبد الهادي يموت، محمد حسن خليفة، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت ٢٠٢٢

١٣. علي عبد الرحمن علي، إيناس محمد صالح، أثر تدابير الصحة والصحة النباتية على التجارة الدولية الزراعية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي، ٢٠٠٦

١٤. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية

١٥. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام ٢٠١٥- ٢٠١٦، روما ٢٠١٥

١٦. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الإحتراز من حالات التباطؤ والإنكماش الإقتصادي ٢٠١٩

١٧. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، هيئة الدستور الغذائي دليل الإجراءات ، الطبعة السادسة والعشرون،

١٨. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، روما، ١٦- ١٨ تشرين الثان، إعلان القمة العالمي حول الأمن الغذائي

المراجع باللغة الأجنبية

١. FAO, Food security and international trade : Unpacking disputed narratives, 2015

٢. H.Wittman, A.A esmaris and N. Wiebe, Food Sovereignty : reconnecting food, nature and community, Fernwood publishing, eds Halifax, Canada, 2010

٣. FAO, Foo Security information for Action Practical Guides, An introduction to the Basic concepts of Food Security

٤. Food and agriculture Organization of the United Nations, World Food Programme, Hunger Hotspots FAO-WFP early warnings on acute Food insecurity, October 2022 to January 2023, outlook

٥. https://viacampesina.org/en

United Nations, World Population porspects: the 2017 Revision, www.un.org

---

[١] البنك الدولي ، www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/foo-security 10 dec 2022

[٢] Food and agriculture Organization of the United Nations, World Food Programme, Hunger Hotspots FAO-WFP early warnings on acute Food insecurity, October 2022 to January 2023, outlook, p.1 https://knowledge4policy.ec.europa.eu/publication/hunger-hotspots-fao-wfp-early-warnings-acute-food-insecurity-march-july-2021-outlook_en#:~:text=The%20FAO-WFP%20Hunger%20Hotspots%20report%20is%20a%20forward-looking%2C,is%20likely%20to%20deteriorate%20over%20the%20coming%20months.

[٣] FAO, Foo Security information for Action Practical Guides, An introduction to the Basic concepts of Food Security, https://www.fao.org/3/al936e/al936e00.pdf

[٤] الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ٢٠٢٠، ص. ١٧، E/ESCWA/SDP/2019/4

[٥] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، روما، ١٦-١٨ تشرين الثان، إعلان القمة العالمي حول الأمن الغذائي، http://www.fao.org/3/k6050a/k6050a.pdf

[٦] المرجع نفسه ص.٢١

[٧] عادل عبد العزيز، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات) منشورات المنظمة العربية لإدارة الأعمال، الجمهورية اليمنية ، بدون طبعة ،٢٠٠٩، ص١٢٥

[٨] المرجع نفسه ص.١٢٦

[٩] الإسكوا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمة، يونسف، الشرق الأدنى وشمال أفريقيا نظرة إقليمية عامة حول حالة الأ/ن الغذائي والتغذية ، تعزيز قدرة النظم الغذائية في المنطقة العربية على الصمود، ٢٠٢١، ص.٦ https://www.fao.org/3/cb4902ar/cb4902ar.pdf

[١٠] المرجع نفسه ، ص. ٨

[١١] عبد الهادي يموت، محمد حسن خليفة، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت ٢٠٢٢، ص. ٤٥

[١٢] FAO, Food security and international trade : Unpacking disputed narratives, 2015

[١٣] H.Wittman, A.A esmaris and N. Wiebe, Food Sovereignty : reconnecting food, nature and community, Fernwood publishing, eds Halifax, Canada, 2010

[١٤] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام ٢٠١٥- ٢٠١٦، روما ٢٠١٥، ص. ٢٠ ، www.fao.org/publications

[١٥] ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة بيروت، ٢٠٠٠، ص. ٤٥٨

[١٦] محمد عمر حماد ابو دوح، منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص.٦٣

[١٧] إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠٠١، ص.٦٢

[١٨] المرجع نفسه، ص.٦٢-٦٣

[١٩] المرجع نفسه

[٢٠] الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، نحو نظام تجاري متعدد الأطراف مؤات لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، 24 SEP 2014 ، TD/B/C.I/MEM.515 ص.١٨

[٢١] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص.٦٧

[٢٢] جنا أبوصالح، البيئة ما بن النظرية والواقع تحديات الدول العربية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٥، ص.٤٠١

[٢٣] سهيل حسين الفتلاو، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمَان، ٢٠٠٦، ص.٣٥

[٢٤] عبد العزيز مخيمر، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، درا النهضة العربية، القاهرة ١٩٨١، ص. ٢١٧

[٢٥] السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتاثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، الثاهرة ١٩٩٤، ص. ٦٩

[٢٦] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، هيئة الدستور الغذائي دليل الإجراءات ، الطبعة السادسة والعشرون، www.codexalimentarius.org

[٢٧] علي عبد الرحمن علي، إيناس محمد صالح، أثر تدابير الصحة والصحة النباتية على التجارة الدولية الزراعية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي، ٢٠٠٦، ص. ٥

[٢٨] فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجيةوالجول النامية، ص.٧٤

[٢٩] الأمم الممتحدة، منظمة الغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة، التجارة الزراعية والفقر ٢٠٠٥، ص. ٣٠

[٣٠] الأمم المتحدة، الإسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بيروت ٢٠٢٠، ص. ٦٢، E/ESCWA/SDPD/2019/4

[٣١] المرجع نفسه

[٣٢] جنا أبوصالح، البيئة ما بين النظرية والواقع ، مرجع سابق، . ٣٥٣

[٣٣] الإسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص.٦٣

[٣٤] United Nations, World Population porspects: the 2017 Revision, www.un.org

[٣٥] د. عمرو هشام، الانظمام الى منظمة التجارة العالمية:الاثار والنتائج، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٩، ٢٠١٠ ص٧٦